آفاق اقتصادية

Āfāqiqtiṣādiyyaẗ

مجلة علمية دولية محكمة تصدر نصف سنوياً عن
كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية: 50/2017

E-ISSN 2520-5005

آثر تطبيق متطلبات بازل II& III في تحديث القطاع المصرفي الليبي

"دراسة تحليلية على القطاع المصرفي الليبي"

د. الصادق امحمد الجعفري

alsadigasd@gmail.com

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس

المؤلفون Authors

إقتبس هذه المقالة (APA):

Cite This Article:

الجعفري، الصادق امحمد. (2020). *آثر تطبيق متطلبات بازل II& III في تحديث القطاع المصرفي الليبي دراسة تحليلية على القطاع المصرفي الليبي*. مجلة آفاق اقتصادية. 6[12] 243-265.

آثر تطبيق متطلبات بازل II &III في تحديث القطاع المصرفي الليبي "دراسة تحليلية على القطاع المصرفي الليبي"

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار وجود علاقة بين تطبيق معايير بازل ومستوى حداثة القطاع المصرفي الليبي، حيث استهلت هذه الدراسة باستعراض نبذة عن القطاع المصرفي الليبي تم انتقلت إلى تتبع مقرارات لجنة بازل ومن تم اختبار فرضيات الدراسة على العينة والتي تمثلت في العاملين بالمصارف التجارية في مدينة طرابلس وعددها 357مفردة وتم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام أسلوب التحليل الوصفي واختبار الإشارة وذلك عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أشارت نتائج الدراسة (بالاعتماد على معامل الارتباط) وجود علاقة موجبة وهامة إحصائيا بين تطبيق معايير بازل (II, III) وتقوية مؤشرات كفاية رأس المال ومؤشرات الأداء للقطاع المصرفي الليبي وكذلك مع تعزيز استخدام أساليب وتقنيات قياس وإدارة المخاطر وجاءت هذه العلاقة معنوية وهامة إحصائياً، في الاتجاه الموجب مع تحسين جودة مستوى الخدمات في القطاع المصرفي الليبي، وتفعيل الحوكمة الرشيدة.

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة هامة إحصائيا بين تطبيق معايير بازل وتقوية مؤشرات رأس المال ومؤشرات الأداء وتعزيز استخدام أساليب وتقنيات قياس إدارة المخاطر ووجود علاقة أيضا مع تحسين مستوى الخدمات وتفعيل الحوكمة الرشيدة بالمصارف الليبية.

أشارت نتائج اختبار الفرضيات إلى وجود علاقة هامة إحصائيا بين تطبيق معايير بازل وتحديث القطاع المصرفي الليبي.

بناءا على ذلك أوصت الدراسة بالعمل على رفع مستوى الأداء المالي، مع ضرورة انتهاج السياسات الاستثمارية الجيدة التي من شأنها أن ترفع من مستوى الأداء في المصارف الليبية.

الكلمات الدالة: لجنة بازل، المعايير المصرفية، كفاية رأس المال، المخاطر المصرفية، البنوك التجارية..

The application of Basel II & III requirements in the Libyan banking sector update, Analytical study on the Libyan banking sector

Abstract

This study aimed to test the existence of a relationship between the application of Basel standards and the level of modernity of the Libyan banking sector. This study started with a review of the profile of the Libyan banking sector. It was moved to follow the decisions of the Basel Committee and the study hypotheses were tested on the sample, And Misratah and 357single. The hypotheses of the study were tested using the descriptive analysis method and the signal test through the statistical program SPSS. The study concluded with a number of results:

1 .The results of the study (based on the correlation coefficient) indicated a positive and statistically significant relationship between the implementation of the Basel II and III standards and the strengthening of the capital adequacy indicators and performance indicators for the Libyan banking sector as well as the enhancement of the use of methods and techniques for measuring and managing risks. In the positive direction with improving the quality of the level of services in the Libyan banking sector, and activating good governance.

2 .The results of the study indicate that there is a statistically significant relationship between the application of Basel standards, strengthening capital indicators and performance indicators, enhancing the use of risk management measurement techniques and techniques, and improving the level of services and activating good governance in Libyan banks.

3 .The results of the hypothesis test indicated a statistically significant relationship between the application of the Basel standards and the modernization of the Libyan banking sector.

Accordingly, the study recommended working to raise the level of financial performance, with the need to adopt good investment policies that would raise the level of performance in Libyan banks.

Key Words: Basel Committee, banking standards, capital adequacy, banking risk, commercial banks.

- المقدمة :

نتيجة للتطورات السريعة في الخدمات المصرفية، وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا، وتوسع نشاط المصارف على المستوى الدولي، وزيادة الأزمات، ومن بينها وقوع الأزمة الآسيوية عام 1998 ، ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في اتفاقية Basel I ، والأخذ بعين الاعتبار لحقيقة أن الاستقرار المالي والاقتصادي يتطلب أكثر من مواجهة مخاطر الائتمان، لذا قامت لجنة بازل بإجراء العديد من التعديلات، وإصدار عدة وثائق استشارية إلى أن أصدرت مقررات Basel II بصورتها النهائية عام 2004، بحيث تكون متطلبات كفاية رأس المال أكثر شمولاً وحساسية للمخاطر، وألزمت المصارف بتطبيقها بنهاية عام 2007 كحد أقصى بالنسبة لجميع المصارف في دول العالم.

صدرت مؤخراً اتفاقية Basel III عقب اجتماع محافظي المصارف المركزية والمسؤولين الماليين الممثلين للأعضاء الـ 27 للجنة بازل بعد توسيعها، وذلك في مقر اللجنة في مصرف التسويات الدولية (BIS) في مدينة بازل السويسرية في 12 سبتمبر 2010، وبعد المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيئول في 12 نوفمبر 2010، أصبحت اتفاقية Basel III كإجراء لحماية المصارف وتحصينها ضد الأزمات المستقبلية، وبنهاية عام 2019 ستصبح المصارف في جميع دول العالم ملزمة بتطبيق متطلبات Basel III .

وعليه أصبحت متطلبات Basel II , III إحدى أبرز القضايا التي تشغل بال المجتمع المصرفي الدولي والعربي، ونظراً لما ترتبه على المصارف من ضرورة تطوير ثقافة إدارة المخاطر حسب المعايير الدولية الجديدة ، وإجراء ترتيبات مالية داخلية خاصة بتحسين نوعية الأصول ، وبناء قواعد معلومات عن زبائنها ومحافظهم الائتمانية لعدة سنوات سابقة ، وإدارة أنواع جديدة من المخاطر وأبرزها مخاطر التشغيل، وتدعيم القواعد الرأسمالية لتغطية أنواع كثيرة من المخاطر المصرفية والمالية.

2- مشكلة الدراسة:

تشير المعلومات الأولية التي تحصل عليها الباحث خلال إجراء الدراسة الاستطلاعية التي قام بها، والتي تم من خلالها رصد مظاهر وملامح مشكلة الدراسة عديد من التساؤلات، والتي يمكن تلخيصها في التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية التالية:

- **هل هناك علاقة بين تطبيق معايير بازل (II & III) ومستوى حداثة القطاع المصرفي الليبي؟**

ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

أ- هل هناك علاقة بين تطبيق معايير بازل (II&III) و تقوية مؤشرات كفاية رأس المال ومؤشرات الاداء للقطاع المصرفي الليبي؟

ب- هل هناك علاقة بين تطبيق معايير بازل (II&III) و تعزيز استخدام أساليب وتقنيات قياس وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي الليبي؟

ج- هل هناك علاقة بين تطبيق معايير بازل (II&III) و تحسين مستوى جودة الخدمات للقطاع المصرفي الليبي؟

د- هل هناك علاقة بين تطبيق معايير بازل (II &III) وتفعيل الحوكمة الرشيدة في المصارف الليبية؟

3- فرضيات الدراسة :

للإجابة على التساؤل الرئيسي لمشكلة الدراسة، والأسئلة الفرعية لها؛ سيتم اختبار الفرضيات التالية:

▪ **الفرضية الأولى: لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير بازل (III&II) ومستوى حداثة القطاع المصرفي الليبي.**

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية :

H_1: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير بازل (III&II) و تقوية مؤشرات كفاية رأس المال ومؤشرات الأداء للقطاع المصرفي الليبي.

H_2: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير بازل (III&II) و تعزيز استخدام أساليب وتقنيات قياس وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي الليبي.

H_3: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير بازل (III&II) و تحسين مستوى جودة الخدمات للقطاع المصرفي الليبي.

H_4: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير بازل (II&III) وتفعيل الحوكمه الرشيدة في المصارف الليبية.

4- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الكيفية التي ستنعكس بها تطبيق المعايير الدولية لبازل على القطاع المصرفي الليبي بشكل عام، والتعرف على مدى جودة وسلامة مؤشرات السلامة المالية والاستقرار في القطاع المصرفي الليبي، والتعرف أيضاً كفاءة وقدرة المصارف التجارية الليبية في تطوير استراتيجيات وممارسات إدارة المخاطر وفقاً لهذه المتطلبات، وبشكل أكثر تحديداً وبالاستناد إلى مشكلة الدراسة وفرضياتها فإن الدراسة تهدف إلى ما يلي:

أ- التعرف على الكيفية التي ستنعكس بها تطبيق معايير بازل على تقوية مؤشرات كفاية رأس المال ومؤشرات الاداء للقطاع المصرفي الليبي.

ب- التعرف على الكيفية التي ستنعكس بها تطبيق معايير بازل على تعزيز استخدام أساليب وتقنيات قياس وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي الليبي.

ج- التعرف على الكيفية التي ستنعكس بها تطبيق معايير بازل على تحسين مستوى جودة الخدمات للقطاع المصرفي الليبي.

د- التعرف على الكيفية التي ستنعكس بها تطبيق معايير بازل على تفعيل الحوكمة الرشيدة في المصارف الليبية.

5- أهمية الدراسة:

تتمثل في تسليط الضوء على الدور الهام الذي يمكن أن يقوم القطاع المصرفي الليبي في المرحلة القادمة ستمر بها الدولة حيث تسعى الدراسة إلى معرفة الأسباب التي تحول دون تحديث القطاع المصرفي الليبي واقتراح الحلول المناسبة لها للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والمالية للمصارف التجارية الليبية، كما تعتبر هذه الدراسة أنها اضافة للعلم وذلك من خلال ما تقدمه من نتائج وتوصيات عن أهمية الرفع من مستوى كفاية رأس المال والأداء المالي .

6- منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى نتائج، حيث سيتم وصف إطار لجنة بازل بإصداراتها

الجديدة (II & III) للرقابة المصرفية الفعالة، وكافة مبادئ إدارة مخاطر الائتمان، وأساليب قياس مخاطر الائتمان الواردة في الاتفاق المعدل لبازل، ومن القيام بتحليل واقع استراتيجيات مصرف ليبيا المركزي نحو تطبيق متطلبات Basel II & III، وتحليل الإجراءات التي تتبناها المصارف التجارية الليبية، والاستعدادات التي تتخذها لتطوير هذه الأنظمة وفقا للمعايير والإرشادات الرقابية المصرفية الدولية، مما يحقق القدرة التنافسية لها، ويدعم سلامة وأمان الجهاز المصرفي الليبي.

1.6- حـدود الدراســة :

الحدود المكانية : وتتمثل الحدود المكانية للدراسة في الحدود الجغرافية لمدينة طرابلس .

الحدود الزمنية : الحدود الزمنية للدراسة تنحصر في السنوات التي سيقوم الباحث فيها بدراسة فروض بحثه ،حيث ستكون الحدود الزمنية للدراسة متمثلة في الفترة من سنة 2014 وحتى سنة 2017 م.

الحدود الموضوعية : وتتمثل في التركيز على تحديث القطاع المصرفي الليبي في ظل متطلبات بازل III & II، وأسباب عدم استقرار الجهاز المصرفي الليبي وعدم وجود مستويات كافية ومناسبة من رأس المال تتناسب مع حجم ونوعية المخاطر.

2.6- نموذج الدراســة:

يتضمن نموذج الدراسة بيان العلاقة التفاعلية بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة في متطلبات معايير بازل (III & II) ، والمتغيرات التابعة، والتي تعبر عن مستوى حداثة القطاع المصرفي الليبي.

3.6- مصادر جمع البيانات:

الجانب النظري تعتمد الدراسة في جمع البيانات على الكتب والدوريات والبحوث والقوانين والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة. أما فيما يتعلق بالجانب العملي فسيتم الاعتماد على أداة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات والمعلومات اللازمة المتعلقة بموضوع الدراسة.

4.6- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف وفروعها في مدينة طرابلس . أما بالنسبة لعينة الدراسة فتتمثل في العاملين بهذه المصارف. أما أساليب التحليل فسيتم الاعتماد على التحليل الاحصائي والتي من خلالها سوف يتم تحليل البيانات والمعلومات المتحصل عليها للوصول إلى نتائج الدراسة، تم ترميز اجابات العينة على أسئلة الاستبيان وادخالها إلى الحاسب الآلي وذلك من خلال أوراق العمل الملحقة بالبرنامج الإحصائي (SPSS حزمة البرامج الإحصائية)، (EXEL) والمعدة خصيصا لهذا الغرض، وبعد ذلك استخدمت الأساليب الملائمة لطبيعة البيانات وبما يحقق أهداف الدراسة.

7- الدراسات السابقة :

1.7-دراسة (كلاب، 2007) بعنوان: دوافع تطبيق دعائم Basel II وتحدياتها:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم إعداد استبيانه شملت على دوافع تطبيق مقررات Basel II والتحديات الداخلية والخارجية لها.

أهم أهداف الدراسة :

أ- تحديد دوافع تطبيق مقررات Basel II ، وتشخيص التحديات الداخلية والخارجية التي تحول دون تطبيق هذه الدعائم.

ب- الوقوف على الاستعدادات التي قامت بها السلطات الرقابية المتمثلة بسلطة النقد الفلسطينية، والمصارف العاملة في فلسطين.

أهم نتائج الدراسة :

أ- وجود رغبة كبيرة للمصارف العاملة في فلسطين لتطبيق مقررات Basel II، وذلك استجابة للمتطلبات الدولية، واستجابة لمجموعة من الدوافع أهمها: تقوية واستقرار الجهاز المصرفي، وزيادة الشفافية والافصاح عن المعلومات، وتحسين إدارة المخاطر.

ب- أن القطاع المصرفي يواجه مجموعة من التحديات تحول دون تطبيق هذه المقررات منها عدم وجود خطة استراتيجية لتفعيل هذه المتطلبات ، وقلة المارد البشرية المدربة، وعدم سلامة الممارسات المحاسبية، وضعف البيئة التشريعية والقانونية، إضافة إلى عدم وجود مؤسسات التصنيف الائتماني في بيئة الأعمال الفلسطينية.

2.7- دراسة (زيتون 2007) بعنوان: أثر تطبيق كفاية رأس المال في المصارف التجارية وفقا لاتفاقية بازل I على أدائها المالي:

اشتملت عينة الدراسة على مصارف القطاع العام في ليبيا وعددها خمسة مصارف وهي (مصرف الصحاري، ومصرف الأمة، ومصرف الوحدة، ومصرف التجاري الوطني، ومصرف الجمهورية) وذلك خلال الفترة من (1996 إلى 2002)، وقد تم استخدام تحليل الانحدار البسيط بطريقة المربعات الصغرى (OLS)

أهم أهداف الدراسة :

أ- اختبار أثر تطبيق معيار لجنة Basel I لكفاية رأس المال على الأداء المالي (العائد على الأصول) للمصارف التجارية في ليبيا.

أهم نتائج الدراسة :

وجود علاقة بين نسب كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة Basel I على مستوى الأداء المالي (العائد على الأصول) للمصارف عينة البحث.

3.7- دراسة (غلامي 2010) بعنوان: أثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل على أداء البنوك:

استخدمت الدراسة لاختبار فرضياتها الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى (OLS).

أهم أهداف الدراسة :

أ- اختبار الأثر بين متطلبات كفاية رأس المال والمتغيرات التابعة التالية (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، هامش صافي الفائدة).

ب- أجريت الدراسة على عينة الدراسة من المصارف الـ تجارية الاردنية المدرجة في سوق عمان المالي للفترة من 2002 وحتى 2009 . والبالغ عددها ثلاثة عشر بنكاً تجارياً.

أهم النتائج الدراسة :

أ- وجود أثر سالب ذو دلالة احصائية بين متطلبات كفاية رأس المال والعائد على حقوق الملكية.

ب- عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية بين متطلبات كفاية رأس المال والعائد على الاصول وهامش صافي الفائدة.

4.7- دراسة (اسلامبولي،2010): استخدام مؤشرات لجنة بازل في رقابة المصرف المركزي على المصارف السورية

أهم أهداف الدراسة :

مقارنة المؤشرات التي يستخدمها مصرف سوريا المركزي في رقابته على المصارف العاملة الجمهورية العربية السورية مع المؤشرات المعتمدة من قبل لجنة بازل بموجب التوصيات الصادرة عنها سواءا من خلال المبادئ الاساسية للرقابة المصرفية الفعالة أو مؤشرات كفاية رأس المال الذي تضمنته اتفاقية بازل II.

بالإضافة إلى مقارنة أهم المؤشرات الرقابية التي تتضمنها الوثائق الأخرى الصادرة عنها، وذلك لدراسة مدى توافقها معها وتحديد حجم الفجوة القائمة بين ما هو مطبق وبين مؤشرات لجنة بازل ، بهدف اقتراح التوصيات الملائمة لتطوير المؤشرات المستخدمة من قبل مصرف سوريا المركزي في عمليته الرقابية على المصارف السورية.

أهم نتائج الدراسة :

أن مصرف سوريا المركزي يعتمد على المؤشرات الرقابية الصادرة ضمن توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية كمؤشرات إرشادية يستند إليها في عمليته الرقابية على المصارف السورية.

لا يزال تطبيق التوصيات بخصوص المؤشرات الرقابية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة الدولية من قبل مصرف سوريا المركزي في رقابته على المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية غير مكتمل ويحتاج إلى التطوير .

5.7- دراسة (الطيب، و شحاتيت 2011) بعنوان: تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية الأردنية:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس الآثار المترتبة لمعيار كفاية رأس المال (capital adequacy) على المصارف التجارية في الأردن لاختبار أثنى عشر مؤشراً للربحية (نسبة الملكية، نسبة المديونية، نسبة التسهيلات إلى الموجودات، نسبة التسهيلات إلى الودائع، نسبة الفوائد الدائنة إلى التسهيلات، نسبة الفوائد المدينة إلى الودائع، نسبة صافي هامش الفوائد إلى الموجودات، نسبة الفوائد والعمولات إلى اجمالي الموجودات، نسبة صافي هامش الايرادات التشغيلية الاجمالية إلى الموجودات، نسبة العائد على الموجودات، نسبة العائد على حقوق المساهمين، نسبة العائد على السهم)، وأجريت هذه الدراسة على جميع المصارف التجارية الاردنية وعددها 15 بنكاً خلال الفترة من 2000 وحتى 2007 واستخدمت الدراسة تحليل الانحدار بطريقة المربعات الصغرى.

توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير ايجابي لمعيار كفاية رأس المال على ثلاثة مؤشرات مالية فقط، هي: نسبة الملكية؛ ونسبة صافي التشغيل إلى الموجودات؛ ونسبة العائد إلى الموجودات أما المؤشرات التسعة الأخرى فقد كان

الأثر سلبياً في أربعة منها، وهى نسبة المديونية؛ ونسبة التسهيلات إلى الموجودات؛ ونسبة هامش الفوائد إلى الموجودات؛ ونسبة الفوائد والعمولات إلى الموجودات؛ أما المؤشرات التي بين التحليل القياسي بأنها غير مقبولة إحصائياً فهي نسبة التسهيلات إلى الودائع؛ ونسية الفوائد الدائنة إلى التسهيلات؛ ونسبة الفوائد المدينة إلى الودائع؛ ونسبة العائد إلى الملكية ونسبة عائد السهم.

6.7- دراسة (ALSBEHE GHOFRAN , 2006) بعنوان : **محددات مخاطر الائتمان في بعض الدول العربية :**

وقد ركزت هذه الدراسة وبشكل أساسي على بحث العوامل المؤثرة على إدارة مخاطر الائتمان في الأنظمة المصرفية العربية وفقا لمتطلبات معايير بازل للرقابة المصرفية في ظل تقلبات أسعار الفائدة وإلغاء القيود الحكومية وزيادة المنافسة ودفع المصارف للانخراط في أنشطة ذات مخاطر عالية.

أهم نتائج هذه الدراسة:

0. تعاني بعض المصارف العربية التي توسع من نشاطاتها الإقراضية من خطر الائتمان وخاصة إذا لم يتوافق هذا التوسع بتصور مسبق دقيق ومدروس للمقترض.

1. تهدد نسبة الربحية المنخفضة طاقة المصارف بتوليد احتياطيات لتحقيق قروض غير منتجة وتصبح بالتالي أكثر عرضة لمخاطر الائتمان.

7.7- الفجوة البحثية :

من خلال قيام الباحث بخطوة جمع المعلومات وتجميع الدراسات السابقة العربية والأجنبية والتعرف على الأهداف والنتائج ووجهات النظر للباحثين وطلاب العلم الذين قاموا بهذه الدراسات تبين أن هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف في كل من الأهداف التي يسعى إليها كل باحث والنتائج التي توصلوا إليها في نهاية كل دراسة والتي فيما يلي سيتم سردها:

1.7.7- أوجه التشابه بين الدراسات السابقة:

1. الاهتمام بالمعايير الدولية لبازل لما لها من أهمية في تطوير المؤسسات المصرفية والمالية

2. التعرف على أهم المعوقات والمشكلات التي تواجه القطاع المصرفي في توفير الحد الادنى لكفاية رأس المال لمواجهة المخاطر

3. تقييم أنظمة إدارة مخاطر الائتمان التي تتبانها المصارف ووضع إطار متكامل يساعد المصارف على تطوير نظم مخاطر الائتمان، وفقا للمعايير والارشادات الرقابية الدولية.

4. قياس الاثار المترتبة لمعيار كفاية رأس المال على المصارف التجارية لاختبار المؤشرات المالية.

5. تحديد دوافع تطبيق مقررات بازل II وتشخيص التحديات الداخلية والخارجية التي تحول دون تطبيق هذه الدعائم، والوقوف على الاستعدادات التي قامت بها السلطات الرقابية.

2.7.7- أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة:

1. توضح مؤشرات السلامة المالية والاستقرار للقطاع المصرفي، والكيفية التي قامت بها السلطات النقدية من أجل

تطبيق متطلباتBasel II & III ، والتعر ف أيضاً كفاءة وقدرة المصارف التجارية في تطوير وتحسين إدارة المخاطر وفقاً لهذه المتطلبات.

2. تقيس كيفية التقليل من المخاطر وفق المعايير الدولية للعمل المصرفي وهي الحد الادنى لمتطلبات رأس المال، المراجعة الرقابية، ضبط وتنظيم السوق، بهدف زيادة متانة وسلامة النظام المالي.

3. توضح كيفية اعادة هيكلة متطلبات رأس المال التنظيمي وزيادته لتحسين جودة قاعدة رأس المال، وذلك بتدعيم السيولة في المصارف وتدعيم الملاءة المصرفية.

3.7.7- ما أضافته الدراسة الحالية :

1. تسليط الضوء والتعرف على كيفية تحديث القطاع المصرفي الليبي في ظل متطلبات بازل III, II

2. معرفة مدى اتباع القطاع المصرفي الليبي لمعايير ومتطلبات بازل وأثره عليه.

3. توضيح التحديات والصعوبات لتحديث القطاع المصرفي الليبي وفق معايير ومتطلبات بازل.

4. توضيح مدى استعداد القطاع المصرفي الليبي لتحديات بازل الجديدة.

8- **الجانب النظري**

1.8- اتفاقية بازل II :

قبل إصدار Basel I قامت لجنة بازل للرقابة على المصارف بدراسة أسباب الأزمات المالية والمصرفية في كثير من الدول مثل المكسيك عام 1994 مروراً بالأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا، البرازيل، روسيا، تركيا ومؤخرا في الأرجنتين. واتضح من تلك الدراسات أن أهم الأسباب التي أدت إلى تلك الأزمات هي: عدم إدارة المصرف للمخاطر المصرفية التي تتعرض لها وضعف الرقابة من قبل السلطات الرقابية (المصارف المركزية) مما استدعى إعادة النظر في اتفاق Basel I واقتراح إطار جديد لكفاية رأس المال والذي يعتبر أكثر تعقيداً من اتفاق Basel I وذلك لاستمرار تعزيز أمان وسلامة النظام المالي والمصرفي حيث اهتم اتفاق Basel I بما يلي:(كلاب،2007).

- لم تعد العضوية في منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (OECD) أساساً يعتمد عليه في تحديد مخاطر الدولة وذلك بسبب تمتع بعض الدول في غير مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بجدارة ائتمانية عالية وقد استفادت من الإطار الجديد دول عديدة مثل: قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، عمان وغيرها، وفي المقابل خسرت دول أخرى مثل تركيا وكوريا الجنوبية والمكسيك، وغيرها، لكون جدارتها الائتمانية متدنية.
- تطوير طرق قياس إدارة المخاطر المصرفية.
- ضرورة توفير رأس مال إضافي لتغطية مخاطر التشغيل.
- التوافق بين حجم رأس المال وحجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف.
- يمكن زيادة الحد الأدنى لأوزان المخاطر من 100% إلى 150%.

1.1.8 أهداف اتفاقية بازلII:

أدت التحسينات في ممارسات إدارة المخاطر وأساليب الإدارة المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن

تعدد الأزمات المالية،إلى إعادة النظر في وفاق بازل عام 1988، وصياغة إطار قادر على تدعيم السلامة والاستقرار للنظام المصرفي الدولي؛ وترى اللجنة أن الإطار المعدل Basel II Objectives يهدف إلى ما يلي:(أبوكمال،2007).

- تشجيع المصارف على انتهاج ممارسات أفضل وأشمل لإدارة المخاطرة وخاصة إدارة مخاطر الائتمان، وإدخال أساليب متقدمة لقياس المخاطر، وخاصة تطبيق أنظمة التصنيف الداخلي للمخاطر.
- تطبيق الإطار الجديد يساهم في المحافظة على مستويات كفاية رأس المال، تتلاءم مع المخاطر المحتملة وتغير الأعمال المصرفية.
- تحسين الشفافية والإفصاح عن المخاطر.
- تعزيز الأمان والسلامة للنظام المالي، بوجود نظام مصرفي قائم على مصارف ذات رؤوس أموال متينة، وقادرة على إدارة المخاطر المصرفية وفق مبادئ سليمة.
- تحسين المنافسة في الصناعة المصرفية.

2.1.8-الدعائم الأساسية لمعيار كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازلII:

قامت لجنة بازل بإصدار جملة من الدعائم الأساسية حسب اتفاقية بازل II وقد تم سردها كالتالي:

- الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:

وتغطى الدعامة الأولى مخاطر الائتمان؛ ومخاطر السوق؛ ومخاطر التشغيل؛ مع تطبيق مناهج وأساليب متنوعة لتقدير أوزان المخاطر، ويغطي هذا المحور ملامح هامة جديدة لم يسبق تغطيتها في اتفاقية Basel I مثل مخاطر التشغيل؛ وتغطى مخاطر السوق مخاطر تقلبات أسعار الفائدة الخاصة بأصول والتزامات المصرف والبنود خارج الميزانية، كذلك مخاطر تقلبات أسعار الصرف لمراكز العملات المختلفة.

ويتم قياس مخاطر السوق Market Risks باستخدام طرق قياسية نمطية Standardized Methods ؛ وذلك لتحديد النسب المطلوبة من رأس المال لمواجهة مخاطر السوق. بينما حددت Basel I أساليب قياس المخاطر الائتمانية من خلال الاسلوب التقييم النمطي المعياري؛ وذلك بإعطاء أوزان محددة للمخاطر تطبق على الجميع (One – Size – Fits – all)؛ وقد أدخلت اتفاقية Basel II ثلاث أساليب لقياس مخاطر الائتمان هي:

- الأسلوب النمطي أو المعياري Standard Model .
- التصنيف الداخلي الأساسي IRB-Foundation .
- التصنيف الداخلي المتقدم IRB-Advanced .

والأسلوب النمطي يعتمد على التصنيفات الائتمانية لمؤسسات التصنيف الائتماني Rating Agencies مثل موديز؛ ستاندرد آندبورز، وقد قسمت لجنة بازل هذه التصنيفات إلى ست فئات وأعطت لكل فئة وزن مخاطر وفق فئة التصنيف لكل من المصرف والشركات والدول، وقد تضمن هذا الأسلوب تحديد درجات التعرض لمخاطر قروض التجزئة والقروض العقارية.

أما بالنسبة للأساليب الأخرى وهي أساليب التصنيف الداخلي فهي أحد الملامح الهامة والجديدة لاتفاقية Basel II

وهي تتضمن كل من الأسلوب الأساسي ؛ والأسلوب المتقدم؛ ويتم الربط بين احتياجات رأس المال اللازم لمقابلة المخاطر الائتمانية وفق هذه الأساليب الداخلية للتصنيف.

كما أوجبت اتفاقية Basel II قيام المصرف بتوفير رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل بها ويعد ذلك أيضاً من الملاحم الهامة والجديدة لهذه الاتفاقية، ومخاطر التشغيل في مفهوم الاتفاقية هي تلك المخاطر المتعلقة بخسائر التشغيل والتي قد تنجم عن أخطاء العاملين بالمصرف أو أحداث خارجية أو أعطال وتلف وسائل إنجاز الأعمال داخل المصرف. وقد تضمنت الاتفاقية ثلاثة أساليب لقياس مخاطر التشغيل وهي:-

- المؤشر الأساسي Basic Indicators
- الأسلوب النمطي أو القياسي Standardised
- أسلوب القياس الداخلي Internal Measure

ويعد الأسلوب الأول أكثر هذه الأساليب سهولة وبساطة في التطبيق وذلك من خلال قياس المتوسط السنوي الإجمالي لإجمالي الدخل للثلاثة سنوات السابقة ويتم ضرب الناتج في 15% والناتج يمثل حجم رأس المال المطلوب لمواجهة مخاطر التشغيل.

بينما يعتمد الأسلوب الثاني على تقسيم أنشطة المصرف إلى ثمانية أنواع من الأنشطة وهي أنشطة الشركات والتجارة والمبيعات والتجزئة المصرفية والمدفوعات والتسوية وخدمات الوكالة وإدارة الأصول والسمسرة بالتجزئة، ويتم تقدير نسبة لكل من هذه الأنشطة يطلق عليها معامل Beta كنسبة من دخل كل نشاط وهي تعبر عن رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل وهي تتراوح بين 12% و 18%.

- المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال:

يختص الركن الثاني من الاتفاق الجديد بوضع مبادئ لعملية المراجعة الرقابية لرأس المال، وسياسات إدارة المخاطر في المصارف، فالإطار الجديد يفترض بهيئات الرقابة المصرفية أن تتأكد جميع المصارف التي تحت إشرافها قد بادرت إلى تطوير أنظمة داخلية تختص بتقييم كفاية رأس المال بالنظر إلى حجم المخاطر التي يتحملها المصرف. وفي هذا السياق طرح الاتفاق أربعة مبادئ رقابية تنص على ما يلي:

- توافر سطلة مناسبة للجهات الرقابية لمطالبة المصرف بالالتزام بحجم من رأس المال يفوق الحد الأدنى من قبل لجنة بازل.
- توافر أنظمة فعالة بالمصرف لتقييم حجم رأس المال اللازم الاحتفاظ به والذي يتناسب بدقة مع المخاطر الكلية التي تتعرض لها، مع تبني استراتيجية مناسبة للاحتفاظ بهذا المستوى من رأس المال (التقويم الداخلي لملاءة رأس المال)
- قيام السلطات الرقابية بمراجعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لكفاية رأس المال بالمصرف مع التأكد من توافق هذه النظم والاستراتيجيات مع معدلات كفاية رأس المال التي حددتها اللجنة.
- ضرورة تدخل الجهات الرقابية في مراحل مبكرة للحيلولة دون انخفاض رأس المال عن المستويات التي حددته لجنة بازل (اسلامبولي،2010).

- انضباط السوق Market Discipline:

الانضباطية السوقية تعني تحفيز المصارف على ممارسة أعمالها بشكل آمن وسليم وفعال، وأيضاً تحفيزها للحفاظ على قواعد رأسمالية قوية لتعزيز إمكانياتها على مواجهة أي خسائر محتملة مستقبلاً من جراء تعرضها للمخاطر. وبذلك تشكل الانضباطية السوقية الفعالة عنصراً أساسياً لتقوية أمان وسلامة القطاع المصرفي.

وهذا يعني زيادة إفصاح المصارف عن هيكل رأس المال ونوعية وبنية المخاطر وسياستها المحاسبية لتقييم أصولها والتزاماتها وتكوين المخصصات، وأيضاً استراتيجيات المصارف للتعامل مع المخاطر وأنظمتها الداخلية لتقدير حجم رأس المال المطلوب، وكذلك التفاصيل الكمية والنوعية عن المراكز المالية للمصارف وأدائها العام.

2.2.3 خصائص اتفاقية بازل II:

- نظرة متكاملة للمخاطر:

إن صدور اتفاقية كفاية رأس المال Basel I عام 1988 مثل قفزة نوعية في إدارة المخاطر لدى المصارف، ولتحقيق قدر من التناسق في الرقابة على المصارف بين الدول، ولكن مع التطور التكنولوجي وأساليب الإدارة المالية الجديدة للمخاطر، جاء التعديل الجديد لاتفاقية كفاية رأس المال Basel II منطلقاً من فكرة أوسع للمخاطر، بضرورة تغطية مخاطر تتجاوز مخاطر الائتمان وبخاصة تغطية مخاطر التشغيل. وأن التعامل مع المخاطر لا يقتصر على مجرد توفير حد أدنى من رأس المال، بل يتطلب مراعاة منظومة متكاملة من مبادئ الإدارة السليمة للمصرف والتحقق من الوفاء بها :(الزعابي، 2008) .

-حساسية أكبر للسوق في تقدير المخاطر:

غلب على تقدير المخاطر في اتفاق Basel I التقدير الحكمي الأقرب إلى التقدير الإداري أو التنظيمي. بينما جاء اتفاق Basel II لإضفاء مزيد من الاحتكام لتقدير السوق لهذه المخاطر، فالفكرة الرئيسية لمفهوم المخاطر في Basel II، هو أنها أصبحت أكثر حساسية لتقديرات السوق. فالمصارف من خلال تعاملها المستمر في الأسواق أقدر على تحديد هذه المخاطر، وذلك بالمقارنة بالتقدير الجزافي لـ Basel I .

ومن هنا، فإن الاتجاه العام في Basel I هو تحفيز المصارف على وضع نظم داخلية لتقدير المخاطر وفقاً لنظرة السوق. وإذا كان اتفاق Basel II مازال يحتفظ بالأسلوب التنظيمي في تقدير المخاطر فيما يتعلق بالمنهج المعياري، فإن السبب الحقيقي من وراء إبقاء هذا الأسلوب، هو مساعدة المصارف الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الدول النامية على الاستمرار في الخضوع لمعايير مستلزمات رأس المال، نظراً لأن إمكانياتها الحالية قد لا تساعدها على تطوير نماذج لتقدير المخاطر تقديراً داخلياً. فهذا حكم أشبه بالأحكام الانتقالية لمراعاة ظروف هذه المصارف.

-إلغاء التمييز مع زيادة المرونة:

سبق وأن أشرنا إلى اتفاق Basel I ، وقد عمد إلى الأخذ بنوع من التقدير الجزافي للمخاطر، فقد كان يميز بين مجموعتين من الدول، الأولى مجموعة دول ومصارف منظمة التعاون الاقتصادية بالإضافة إلى السعودية، وهي أشبه بأعضاء " نادي " الدول المتميزة، والمجموعة الثانية هي ا لدول الأخرى والتي ظلت خارج ذلك النادي، وقد جاء اتفاق Basel II متجهاً إلى الاستناد بدرجة أكبر إلى تقدير السوق للمخاطر، وبالتالي إلغاء هذا التمييز بين الدول.

وبالإضافة إلى ما تقدم، فإنه حتى بالنسبة للدعامة الأولى، وهي المتعلقة بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال (المستلزمات الكمية)، والتي وضعت في شكل "قواعد" ملزمة، فإن الاتفاق لم يضع أسلوباً واحداً لتحديد مستلزمات رأس المال، وإنما أتاح "قائمة" من الاختيارات الممكنة بحسب ظروف كل مصرف، يمكن قياس مخاطر الائتمان بالاختيار بين المنهج المعياري ومنهج التقييم الداخلي، و الذي بدوره يقسم إلى منهج التقييم الداخلي الأساسي ومنهج التقييم الداخلي المتقدم، وبالمثل تقاس مخاطر السوق بالاختيار بين الأسلوب المعياري ونماذج التقييم الداخلي. أما بالنسبة للمخاطر التشغيلية هناك منهج المؤشر الأساسي والمنهج المعياري ومنهج القياس المتقدم. وهذه القائمة من الأساليب المختلفة لمختلف جوانب التقدير لا تعطي المصارف مرونة للاختيار فقط بين أنسب الأساليب المتاحة وفقاً لظروفها، ولكنها تمثل أيضاً أسلوباً للانتقال والتطور من أسلوب أكثر بساطة ولكنه أكثر تحكماً إلى أسلوب أكثر تعقيداً ولكنه أقرب إلى تقدير السوق. (أبو كمال، 2007).

3.3 اتفاقية بازل III :

صدرت اتفاقية Basel III عقب اجتماع محافظي المصارف المركزية والمسؤولين الماليين الممثلين للأعضاء الـ 27 للجنة بازل بعد توسيعها، وذلك في مقر اللجنة في مصرف التسويات الدولية (BIS) في مدينة بازل السويسرية في 12 سبتمبر 2010، وبعد المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيئول العاصمة الكورية الجنوبية في 12 نوفمبر 2010، أصبحت اتفاقية Basel III كإجراء لحماية المصارف وتحصينها ضد الأزمات المستقبلية.

1.3.3 الاصلاحات الواردة في اتفاقية بازل III:

إن اتفاقية بازل جاءت لتعزيز متانة وصلابة النظام المصرفي الذي عر العالم مدى هشاشته عقب الأزمة المالية العالمية 2008، عليه ارتكزت الاتفاقية على مجموع من القواعد الجديدة والتي تم توضيحها في الشكل (3–2) وهي كالتالي:

- رفع نسبة الشريحة الأولى من رأس المال الرقابي إلى إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر من 4% إلى 6 % ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجياً بهذه الاجراءات اعتباراً من يناير عام 2013م وصولاً إلى بداية العمل بها في عام 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019.
- رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الاحتياطي أو الأولي من 2% إلى 4.5 %، مضافاً إليه هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبته 2.5% من الأصول والتعهدات المصرفية لاستخدامه في مواجهة الأزمات مما يجعل المجموع يصل إلى 7%.
- رفع معدل الملائمة رأس المال إلى 10.5% عوض 08%، وهذا يعني أن المصارف ملزمة بتدبير رساميل إضافية للوفاء بهذه المتطلبات.

2.3.3 تقييم اتفاقية بازل III:

تتمثل إيجابيات Basel III في تقليص معدلات وقوع وحدة الأزمات المالية المستقبلية. وزيادة من احتياطات المصارف ورفع من رأسمالها. وإقرار شفافية أكبر في العالم المالي، عبر منح المصارف حوافز لتداول مشتقات دخيلة في أسواق مفتوحة، بدلاً من تداولها سراً بين المؤسسات. كما تشدد القواعد من تعريف الأسهم المشتركة

والتعرض للمخاطر للحيلولة دون سعي المصارف لاستغلال ثغرات. أما عند الآثار السلبية المحتملة فيمكن أن تتمثل في تقليص من الأرباح. وفرض ضغوطاً على المؤسسات الضعيفة. وزيادة تكلفة الاقتراض.

9-الجانب العملي

-أداة جمع بيانات الدراسة :

استخدمت كأداة لهذه الدراسة صحيفة استبيان لغرض تحقيق أهداف الدراسة، واشتمل الاستبيان على جانبين الاول استخدم في جمع البيانات الشخصية عن المبحوثين، والمتمثل في المستوى الإداري والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة المصرفية، أما الجانب الثاني من الاستمارة فقد اختص بقياس متغيرات الدراسة وكان عدد فقراتها 36 فقرة موزعة على المحاور في الجدول رقم (1) كالتالي:

جدول (1) يوضح محاور الدراسة

المحور	عدد الفقرات
تقوية مؤشرات كفاية رأس المال ومؤشرات الأداء للقطاع المصرفي الليبي	9
تعزيز استخدام أساليب وتقنيات قياس وإدارة المخاطر	12
تحسين مستوى جودة الخدمات للقطاع المصرفي الليبي	10
تفعيل الحوكمة الرشيدة	5
إجمالي فقرات الاستبيان	**36**

وقد اعطيت كل فقرة خيارات الإجابة وفقا لمقياس ليكرت الخماسي وأخذت درجة الموافقة القيم الموضحة في الجدول التالي :

جدول (2) يوضح مقياس ليكرث الخماسي

الإجابة	بدرجة ضعيفة جدا	بدرجة ضعيفة	بدرجة متوسطة	بدرجة كبيرة	بدرجة كبيرة جدا
الوزن	1	2	3	4	5

- صدق وثبات أداة الدراسة :

ويقصد به بصفة عامة أن الفقرة الموجودة في الاستبيان تقيس ما يفترض في البحث قياسه بالفعل، أما الثبات فهو أن يعطي الاستبيان نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه، وقد تم عرض استمارة الاستبيان المعدة على مجموعة من المختصين لإبداء الرأي حولها وتحديد بعض الملاحظات عليها، وبعد اعتمادها وتوزيعها تم قياس الصدق والثبات عن طريق حساب معامل ألفا كرنباخ للصدق وكذلك معامل الارتباط بين كل فقرة مع المحور ككل.

- معامل الثبات ألفا كرنباخ

حيث أن معامل الثبات يأخذ قيما تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس فإذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح، أي أن زيادة قيمة معامل ألفا كرنباخ تعني زيادة مصداقية البيانات في عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (3) يبين قيمة معامل ألفا كرنباخ لمحاور صحيفة الاستبيان

المحور	قيمة معامل ألفا كرنباخ
تقوية مؤشرات كفاية رأس المال ومؤشرات الأداء للقطاع المصرفي الليبي	0.874
تعزيز استخدام أساليب وتقنيات قياس وإدارة المخاطر	0.908
تحسين مستوى جودة الخدمات للقطاع المصرفي الليبي	0.899
تفعيل الحوكمة الرشيدة	0.862
الكل	**0.960**

من خلال النتائج الواردة بالجدول السابق رقم (3) نجد أن جميع قيم معامل ألفا كرنباخ لإجمالي الاستبيان بالكامل بلغت (96%) وهي قيمة مرتفعة للدلالة على صدق وثبات أداة الدراسة وملاءمتها للدراسة .

- التحليل الإحصائي لمحاور الدراسة:

تم إجراء أسلوب التحليل الوصفي عن طريق الجداول التكرارية والوسط وكذلك التحليل الاستقرائي عن طريق اختبار الإشارة (Sign Test) لكل عبارة من عبارات المحور أما دراسة الفروق بين المتغيرات الديمغرافية فكان عن طريق اختبار مان وايتني (Mann-Whitney Test)، وكذلك اختبار كرسكال واليس (Kruskal-Wallis Test)، وأجريت الحسابات عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS .

جدول (4) يوضح طول الخلايا المستخدمة لتحديد الاتجاه السائد لاستجابة أفراد العينة

المتوسط المرجح	اتجاه الرأي
1 – 1.79	بدرجة ضعيفة جدا
1.8 – 2.59	بدرجة ضعيفة
2.6 – 3.39	بدرجة متوسطة
3.4 – 4.19	بدرجة كبيرة
4.2 – 5	بدرجة كبيرة جدا

مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في القطاع المصرفي حسب الظروف المتاحة أمام الباحث وتوفر المعلومات والبيانات موضوع الدراسة والتي تمثلت في مدينة طرابلس، حيث بلغ عدد العاملين في القطاع المصرفي الليبي (19214) مفردة وقد استخدم الباحث العينة العشوائية لتحديد عينة الدراسة، وقد تم حساب حجم العينة من العلاقة الرياضية التالية:

$$\frac{p(1-p)}{\frac{p(1-p)}{N}+\frac{E^2}{SD^2}} = n([1])$$

([1]) Robert V. Krejcie : Determin Sample size for research activities, university of Minnesota, Duluth, p607.

$$\frac{0.5(1-0.5)}{\frac{0.5(1-0.5)}{19214}+\frac{(0.05)^2}{(1.96)^2}} = 377 = n$$

حيث إن:

N = حجم عينة البحث

N = حجم مجتمع البحث

SD = الدرجة المعيارية (القيمة الجدولية المقابلة لدرجة الثقة) عند معامل ثقة 95 %.

P = قيمة احتمالية تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، حيث كلما اقتربت قيمة P من الصفر أو الواحد الصحيح كلما صغر حجم العينة، وكلما اقتربت قيمة P من النصف كلما زاد حجم العينة، وبالتالي تم اختيار قيمة P بحيث تساوي 0.5 حتى يضمن الباحث الحصول على أكبر عينة.

E = الحد الأقصى للخطأ المسموح به في تحديد حجم العينة، حيث تم الافتراض أن الحد الأقصى للخطأ المسموح به يساوي حوالي 0.05.

وبتطبيق المعادلة السابقة فقد تتحدد حجم العينة المطلوبة بنسبة لا تقل عن (377) مفردة، ولضمان الحصول على العدد المطلوب قام الباحث بتوزيع (377) استمارة استبيان، وقد استرد الباحث (357) استمارة صالحة للتحليل بنسبة 94.6%.

الجدول رقم (5): يوضح الحجم الإجمالي لعينة الدراسة

الاستمارات الموزعة	الاستمارات المفقودة	الاستمارات الغير صالحة	الاستمارات الصالحة	نسبة الاستمارات الصالحة
377	10	10	357	%94.6

- اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير بازل (II , III) وتقوية مؤشرات كفاية رأس المال ومؤشرات الأداء المالي للقطاع المصرفي الليبي.

- **معامل ارتباط بيرسون للفرضية الفرعية الأولى:**

لتحديد جوهرية العلاقة بين مجالات الدراسة تم استخدام ارتباط بيرسون فتكون العلاقة ايجابية طردية اذا كانت قيمة معامل الارتباط موجبة وتكون العلاقة سلبية عكسية إذا كانت قيمة معامل الارتباط سالبة، وتكون العلاقة جوهرية ذات دلالة احصائية اذا كانت قيمة الدلالة الاحصائية اقل من 0.05 وتكو ن العلاقة غير جوهرية اذا كانت قيمة الدلالة الاحصائية اكبر من 0.05 .

الجدول(6) : العلاقة الإحصائية بين تطبيق معايير بازل وتقوية مؤشرات كفاية رأس المال ومؤشرات الأداء المالي للقطاع المصرفي الليبي

معامل الارتباط	مستوى المعنوية
0.816	**0.000**

نلاحظ من الجدول رقم (6) الذي يوضح تحليل قوة واتجاه العلاقة بمعامل الارتباط بيرسون، أن علاقة الارتباط بين تطبيق معايير بازل وتقوية مؤشرات كفاية رأس المال ومؤشرات الأداء المالي للقطاع المصرفي الليبي جاءت قوية، وفي الاتجاه الموجب وهامة احصائيا وفي حدود (81.6%)، وهذا ما يشير الى وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين تطبيق معايير بازل وتقوية مؤشرات كفاية رأس المال ومؤشرات الأداء المالي للقطاع المصرفي الليبي.

- **اختبار الاشارة للفرضية الفرعية الأولى:**

يوضح الجدول التالي التحليل الاستقرائي لكل عبارة من عبارات المحور وذلك عن طريق اختبار الإشارة (Sign Test):

جدول رقم (7): نتائج اختبار الاشارة للفرضية الفرعية الأولى

البيان	الوسط MEAN	الانحراف المعياري Std-Deviation	احصائية الاختبار T	قيمة الدلالة الاحصائية P-Value	معنوية الفروق	النتيجة
الفرضية الفرعية الأولى	3.372	0.572	12.814	0.000	معنوي	رفض الفرض الصفري

بينت النتائج في الجدول رقم (7) ان متوسط الاستجابات لإجمالي مدى تطبيق معايير بازل (III , II) وتقوية مؤشرات كفاية رأس المال ومؤشرات الأداء المالي للقطاع المصرفي الليبي وان قيمة الدلالة الاحصائية تساوي صفرا وهي اقل من (0.05) وتشير الى معنوية الفرق، وهدا يشير الى تطبيق معايير بازل (III , II) وتقوية مؤشرات كفاية رأس المال ومؤشرات الأداء المالي للقطاع المصرفي الليبي وهذا يؤكد رفض هذه الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

– الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير بازل (III , II) وتعزيز استخدام أساليب وتقنيات قياس إدارة المخاطر المالية في القطاع المصرفي الليبي.

- **معامل ارتباط بيرسون للفرضية الفرعية الثانية:**

لتحديد جوهرية العلاقة بين مجالات الـ دراسة تم استخدام ارتباط بيرسون فتكون العلاقة ايجابية طردية اذا كانت قيمة معامل الارتباط موجبة وتكون العلاقة سلبية عكسية إذا كانت قيمة معامل الارتباط سالبة، وتكون العلاقة جوهرية ذات دلالة احصائية إذا كانت قيمة الدلالة الاحصائية أقل من 0.05 وتكون العلاقة غير جوهرية إذا كانت قيمة الدلالة الاحصائية أكبر من 0.05 .

الجدول (8) العلاقة بين تطبيق معايير بازل وتعزيز استخدام أساليب وتقنيات قياس إدارة المخاطر المالية في القطاع المصرفي الليبي.

معامل الارتباط	مستوى المعنوية
0.914	0.000

نلاحظ من الجدول رقم (8) الذي يوضح تحليل قوة واتجاه العلاقة بمعامل الارتباط بيرسون، أن علاقة الارتباط بين تطبيق معايير بازل وتعزيز استخدام أساليب وتقنيات قياس إدارة المخاطر المالية في القطاع المصرفي الليبي جاءت قوية، وفي الاتجاه الموجب وهامة احصائيا وفي حدود (91.4%)، وهذا ما يشير الى وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين تطبيق معايير بازل بازل وتعزيز استخدام أساليب وتقنيات قياس إدارة المخاطر المالية في القطاع المصرفي الليبي.

- **اختبار الاشارة للفرضية الفرعية الثانية:**

يوضح الجدول التالي التحليل الاستقرائي لكل عبارة من عبارات المحور وذلك عن طريق اختبار الإشارة (Sign Test):

جدول رقم (9) نتائج اختبار الاشارة للفرضية الفرعية الثانية

البيان	الوسط MEAN	الانحراف المعياري Std-Deviation	احصائية الاختبار T	قيمة الدلالة الاحصائية P-Value	معنوية الفروق	النتيجة
الفرضية الفرعية الثانية	3.310	0.598	10.209	0.000	معنوي	رفض الفرض الصفري

بينت النتائج في الجدول رقم (9) ان متوسط الاستجابات لإجمالي مدى تطبيق معايير بازل (II , III) وتعزيز استخدام أساليب وتقنيات قياس إدارة المخاطر المالية في القطاع المصرفي الليبي وان قيمة الدلالة الاحصائية تساوي صفرا وهي اقل من (0.05) وتشير الى معنوية الفرق، وهدا يشير الى تطبيق معايير بازل (II , III) وتعزيز استخدام أساليب وتقنيات قياس إدارة المخاطر المالية في القطاع المصرفي الليبي وهذا يؤكد رفض هذه الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

– الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير بازل (II , III) وتحسين مستوى جودة الخدمات المالية التي يقدمها القطاع المصرفي الليبي.

- **معامل ارتباط بيرسون للفرضية الفرعية الثانية:**

لتحديد جوهرية العلاقة بين مجالات الدرا سة تم استخدام ارتباط بيرسون فتكون العلاقة ايجابية طردية اذا كانت قيمة معامل الارتباط موجبة وتكون العلاقة سلبية عكسية إذا كانت قيمة معامل الارتباط سالبة، وتكون العلاقة جوهرية ذات دلالة احصائية اذا كانت قيمة الدلالة الاحصائية اقل من 0.05 وتكون العلاقة غير جوهرية اذا كانت قيمة الدلالة الاحصائية اكبر من 0.05 .

الجدول (10) يوضح العلاقة الاحصائية بين تطبيق معايير بازل وتحسين مستوى جودة الخدمات المالية التي يقدمها القطاع المصرفي الليبي

معامل الارتباط	مستوى المعنوية
0.889	0.000

نلاحظ من الجدول رقم (10) الذي يوضح تحليل قوة واتجاه العلاقة بمعامل الارتباط بيرسون، أن علاقة الارتباط بين تطبيق معايير بازل وتحسين مستوى جودة الخدمات المالية التي يقدمها القطاع المصرفي الليبي جاءت قوية، وفي الاتجاه الموجب وهامة احصائيا وفي حدود (88.9%)، وهذا ما يشير الى وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين تطبيق معايير بازل وتحسين مستوى جودة الخدمات المالية التي يقدمها القطاع المصرفي الليبي.

- **اختبار الاشارة للفرضية الفرعية الثالثة:** يوضح الجدول التالي التحليل الاستقرائي لكل عبارة من عبارات المحور وذلك عن طريق اختبار الإشارة (Sign Test):

جدول رقم (11) نتائج اختبار الاشارة للفرضية الفرعية الثالثة

البيان	الوسط MEAN	الانحراف المعياري Std-Deviation	احصائية الاختبار T	قيمة الدلالة الاحصائية P-Value	معنوية الفروق	النتيجة
الفرضية الفرعية الثالثة	3.413	0.553	14.703	0.000	معنوي	رفض الفرض الصفري

بينت النتائج في الجدول رقم (11) ان متوسط الاستجابات لإجمالي مدى تطبيق معايير بازل (III , II) وتحسين مستوى جودة الخدمات المالية التي يقدمها القطاع المصرفي الليبي وان قيمة الدلالة الاحصائية تساوي صفرا وهي اقل من (0.05) وتشير الى معنوية الفرق، وهدا يشير الى تطبيق معايير بازل (III , II) وتحسين مستوى جودة الخدمات المالية التي يقدمها القطاع المصرفي الليبي وهذا يؤكد رفض هذه الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير بازل (II, III) وتفعيل الحوكمة الرشيدة في المصارف الليبية.

- **معامل ارتباط بيرسون للفرضية الفرعية الرابعة:**

لتحديد جوهرية العلاقة بين مجالات الدراسة تم استخدام ارتباط بيرسون فتكون العلاقة ايجابية طردية اذا كانت قيمة معامل الارتباط موجبة وتكون العلاقة سلبية عكسية إذا كانت قيمة معامل الارتباط سالبة، وتكون العلاقة جوهرية ذات دلالة احصائية اذا كانت قيمة الدلالة الاحصائية اقل من 0.05 وتكون العلاقة غير جوهرية اذا كانت قيمة الدلالة الاحصائية اكبر من 0.05 .

الجدول (12) يوضح العلاقة الاحصائية بين تطبيق معايير بازل وتفعيل الحوكمة الرشيدة في المصارف الليبية

معامل الارتباط	مستوى المعنوية
0.924	0.000

نلاحظ من الجدول رقم (12) الذي يوضح تحليل قوة واتجاه العلاقة بمعامل الارتباط بيرسون، أن علاقة الارتباط بين تطبيق معايير بازل (III , II) وتفعيل الحوكمة الرشيدة في المصارف الليبية جاءت قوية، وفي الاتجاه الموجب

وهامة احصائيا وفي حدود (92.4%)، وهذا ما يشير الى وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين تطبيق معايير بازل (II , III) وتفعيل الحوكمة الرشيدة في المصارف الليبية.

▪ **اختبار الاشارة للفرضية الفرعية الرابعة:** يوضح الجدول التالي التحليل الاستقرائي لكل عبارة من عبارات المحور وذلك عن طريق اختبار الإشارة (Sign Test):

جدول رقم (13) نتائج اختبار الاشارة للفرضية الفرعية الرابعة

البيان	الوسط MEAN	الانحراف المعياري Std-Deviation	احصائية الاختبار T	قيمة الدلالة الاحصائية P-Value	معنوية الفروق	النتيجة
الفرضية الفرعية الرابعة	3.367	0.696	10.374	0.000	معنوي	رفض الفرض الصفري

بينت النتائج في الجدول رقم (13) ان متوسط الاستجابات لإجمالي مدى تطبيق بازل (II, III) وتفعيل الحوكمة الرشيدة في المصارف الليبية وان قيمة الدلالة الاحصائية تساوي صفرا وهي اقل من (0.05) وتشير الى معنوية الفرق، وهدا يشير الى تطبيق بازل (II, III) وتفعيل الحوكمة الرشيدة في المصارف الليبية وهذا يؤكد رفض هذه الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

وبناءا على النتائج السابقة اتضح أنه تم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل للفرضية الرئيسية للدراسة، بمعنى أنه توجد علاقة معنوية بين تطبيق معايير بازل (II, III) ومستوى حداثة القطاع المصرفي الليبي.

10- النتائج والتوصيات

1.10- النتائـــج:

0. وجود علاقة موجبة وهامة احصائيا بين تطبيق معايير بازل (II, III) وتقوية مؤشرات كفاية رأس المال ومؤشرات الأداء للقطاع المصرفي الليبي وكذلك مع تعزيز استخدام أساليب وتقنيات قياس وإدارة المخاطر وجاءت هذه العلاقة معنوية وهامة إحصائياً، في الاتجاه الموجب مع تحسين جودة مستوى الخدمات في القطاع المصرفي الليبي، وتفعيل الحوكمة الرشيدة.

1. وجود علاقة هامة إحصائيا بين تطبيق معايير بازل (II, III) وتعزيز استخدام أساليب وتقنيات قياس وإدارة المخاطر وقد جاءت هذه النتيجة منسجمة ومتوافقة مع نتائج دراسة كل من**دراسة** PAUSH , 2002 (ANDWELZEL).

2. من خلال النتائج السابقة والمتعلقة بفحص وجود علاقة بين تطبيق بازل (II, III) والعناصر التي من شأنها أن تساهم في تحديث القطاع المصرفي الليبي عليه يمكن القول أنه يوجد علاقة هامة إحصائيا بين تطبيق معايير بازل (II, III) ومستوى حداثة القطاع المصرفي الليبي، وهذا يعني رفض الفرضية العدمية للدراسة، والتي تنص على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق معايير بازل (II, III) ومستوى حداثة القطاع المصرفي الليبي.

2.10- التوصيات:

من خلال النتائج السابقة توصي الدراسة بما يلي:

1. العمل على رفع مستويات الأداء المالي في المصار التجارية الليبية والذي يستوجب منها تطويرا وتحديثا مستمرا للخدمات المصرفية، ومواكبة جميع التطورات، مع زيادة الإنفاق في مجال تكنولوجيا المعلومات، وخاصة في الحالات التي يمكن من خلالها أن تساهم في تطبيق معايير بازل (II, III) والتي من شأنها أن تعمل على تحديث القطاع المصرفي الليبي.

2. انتهاج السياسات الاستثمارية الجيدة بشكل يعمل على رفع مستويات الأداء في المصارف الليبية والذي يستوجب منها التعديل المستمر في سياساتها الداخلية وتبني أنظمة الحوافز ووسائل الاقتناع للسيطرة على سلوك الإدارات العليا لزيادة مستوى الشفافية ودقة التقارير المتعلقة بقياس الأداء من خلال مقياسي السيولة والربحية .

3. إعادة هذه الدراسة من خلال التوسع العرضي في عينة البحث لتشمل المصارف التابعة للقطاع العام ومصارف القطاع الخاص وتحليل التباين فيما بينها.

قائمة المراجع

الحسيني، فلاح، ومؤيد الدوري (2003). إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، ط (2)، عمان.

الصادق إمحمد الجعفري. (2018). الإدارة المالية والتحليل المالي.: دار الكتب الوطنية ، الطبعة الأولى ،بنغازي، ليبيا.

هندي، منير إبراهيم (2006). إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، مركز الدلتا للطباعة، ط (3).

أبو كمال، ميرفت علي (2007). الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية "بازل II"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

الزعابي، تهاني محمود (2008). تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأسمرية، غزة.

كلاب، ميساء محي الدين (2007). دوافع تطبيق دعائم بازل II وتحدياتها، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

اسلامبولي، مرام (2010). استخدام مؤشرات لجنة بازل في رقابة المصرف المركزي على المصارف السورية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

بن بوزيان، محمد، وبن حدو فؤاد، وعبدالحق بن عمر (2011). البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل (3)، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، الدوحة، دولة قطر.

صالح، مفتاح، ورحال فاطمة (2013). تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، اسطنبول، تركيا.

مصرف ليبيا المركزي، تطور أهم المصارف في ليبيا خلال الفترة (2008 – الربع الثاني 2014)، إدارة البحوث والاحصاء.

الموقع الرسمي لمصرف ليبيا المركزي. (الرقابة–المصرفية / https://cbl.gov.ly/)، تاريخ الزيارة 2018/5/29.

Robert V. Krejcie : Determin Sample size for research activities, university of Minnesota, Duluth, p607.